

لكي تبقى المظاهرات وسيلة معاصرة للتعبير عن الرأي...

2016-03-02 علي حسين عبيد

يتذكر العراقيون كيف كانت الأنظمة السابقة تتعامل معهم عند قيامهم بالتظاهر لأي سبب كان، فبعض الأنظمة استخدمت وسائل تعنيف خطيرة، وأخرى مارست القتل بصورة علنية، وأخرى خاضت حرباً ضد المتظاهرين وكأنها تخوضها ضد جيوش معادية، فحلقت الطائرات وضربت جموع المتظاهرين، فيما كان الرصاص الحي هو الأسلوب الأكثر حضوراً واستخداماً ضد المتظاهرين، وقد بقيت بعض تلك الأساليب حاضرة في عصر ما بعد نيسان 2003، ولكن بدأ نوع من التنظيم يسود المظاهرات، كي تصبح أكثر تحضراً وتأثيراً في الساحة العراقية.

إن حق التظاهر يعد من أهم الحقوق التي تسعى الدول المتقدمة إلى الحفاظ عليها، كونها تمثل معياراً لتقدم النظام السياسي وتطور المجتمع واستقرار الدولة، ومن دونها يغدو بناء الدولة التي تحمي الحقوق والحريات مستحيلًا، إذ لا يمكن بناء الدولة التي يطمح لها الفقراء وعموم الشعب، من دون اعتماد قيم التقدم المذكورة، لأن غيابها أو ضعفها يشكل هدرًا أكيدًا لجميع الفرص التي تهدف إلى بناء دولة المؤسسات الدستورية التي تحمي المواطنين تحت خيمة قوانين عادلة وقوية، وهو ما يميز الدول المعاصرة التي يسودها القانون.

إن الخروج في مظاهرة تعني الاحتجاج على النظام السياسي، بسبب إخفاقات في جوانب تتعلق بما ينبغي أن تقدمه الحكومة لشعبها، ويجري أثناء التظاهر إعلان التقصير والعجز الذي تعاني منه الحكومات إزاء ما يحتاجه الشعب لتحقيق حياة كريمة تليق بالبشر، بهذا المعنى فإن حالة التظاهر تنتمي إلى الحالات المشروعة والخلاقة، كونها تهدف إلى التصحيح، وإلى تنبيه الدولة والحكومة والجهات المعنية إلى مواطن الخلل هنا أو هناك، كما أنها قيمة جوهرية لمحاربة الفساد بشتى أشكاله وأصنافه، في مفاصل الحكومة والدولة والجهاز الحكومي الإداري عمومًا، فهي عملية تصحيح سلمية أولاً وأخيراً، وإذا خرجت عن هذا الإطار فسوف تدخل في إطار الأعمال العدائية التي تهدف إلى ضرب المجتمع وهيبة الدولة.

علما أن ثمة ضوابط متفق عليها تكفل هذه المظاهرات كما نلاحظ ذلك في جميع التشريعات الدولية وحتى المحلية، اذ ليس هناك دولة او حكومة تمنع حق التظاهر علنا، حتى الحكومات المتسلطة القسرية تخشى من اعلان منع التظاهرات علنا، لكنها تلجأ الى الكثير من الخطط والاساليب الخفية والعنوية لكي تشل التظاهرات وتمنعها من تحقيق النتائج المبتغاة، لأن التظاهرات وسيلة عصرية وجوهرية لتصحيح الاخطاء الحكومية والادارية، لاسيما الاخطاء والجرائم التي تتعلق بالفساد وغسيل الاموال والاختلاس والتجاوز على المال العام، ومحاولات الاستئثار بالسلطة والتمتع بالامتيازات المالية والمادية على حساب الشعب.

وعي الشعب لأهداف التظاهر

في عصرنا الراهن، ليس هناك وسيلة للتعبير عن الرأي المعارض والاحتجاج، أقوى وأوضح وأسرع من التظاهر، لهذا صدرت مجموعة من القوانين الدولية والمحلية التي تصون هذا الحق، وتمنع المساس به من لدن الانظمة، خاصة المستبدة، ولكن ينبغي أن يتذكر الجميع، مثلما يُمنع النظام السياسي من القمع ويُحاسَب عليه، فإن جمهور المتظاهرين عليهم الالتزام بطريقة جيدة للتظاهر، وأهم نقطة في هذا الجانب سلمية المظاهرات، وحماية النظام السائد، وعدم التجاوز على الملكيات الخاصة (للأفراد) والعامية (المنشآت الحكومية)، وأي سلوك يخرج بعيدا عن هذا الاطار السلمي للمظاهرات سوف يجعل منها فعل عنيف يقع خارج القانون، يستحق المحاسبة والمعاقبة عليه.

هذه هي الضوابط التي تحيط بحق التظاهر كي تجعله سلميا واعيا وفاعلا في الوقت نفسه، لهذا وعت الشعوب والمجتمعات أهمية التظاهر، كونها اسلوب متحضر يتسم بالسلمية لتحقيق مطالب مشروعة، ولكن أحيانا قد تُستثمر هذه التظاهرات بطريقة خاطئة، فيتم توظيفها في غير محلها واهدافها، لاسيما اذا كانت خاضعة لاجندات خارجية او داخلية لا تهدف الى التصحيح السليم، بل تخضع لتصفية الحسابات السياسية بين الخصوم، الامر الذي ينعكس بالضرر الفادح على الشعب، لذا من المهم جدا أن يتنبه المتظاهرون جميعا، خاصة بسطاء الوعي والثقافة منهم، يتنبهون الى المحاولات التي قد تجر المتظاهرين والتظاهر الى طرق واهداف ملتوية لا يريدها المتظاهرون ولا يبحثون عنها اصلا، بل هي اهداف قد تكون مدسوسة من لدن جهات ودول اقليمية او دولية تسعى الى تخريب وحدة الشعب من خلال جعل التظاهرات ساحة للتطرف والضغينة بين ابناء الشعب

الواحد، لذلك اذا كان المتظاهرون اصحاب حق، عليهم أن يتنبهوا الى الدسائس، وأن تبقى الوحدة الوطنية هي الفئار العالى الذى ينظر اليه الجميع ويهتدى من خلاله الى الشاطئ الصحيح، ممثلاً بالحفاظ على وحدة الشعب ووحدة البلاد ايضاً، وعدم ائاحة الفرصة للمتصيدين بالماء العكر، كي يزيديوا من شحنات التنافر بين ابناء ومكونات الشعب الواحد، ولكي تعطي المظاهرات نتائج طيبة تخدم المجتمع والدولة، ليس هناك مناص من الالتزام بالطابع السلمى للمظاهرات.

أهمية الطابع السلمى للمظاهرات

من الواضح ان الكلام اعلاه مستل من واقع التظاهرات فى دول عربية عديدة منها مصر وتونس والبحرين والعراق الذى يشهد حالياً تظاهرات متواصلة تطالب الحكومة بالاصلاح، وهو حق مكفول ورأى ينبغى طرحه بطريقة متحضرة، ولا يجوز قمعه مطلقاً، مثلما لا يجوز للمتظاهرين تحويله الى أعمال عنف مؤذية للشعب والحكومة معاً، وبهذا فإن حق التظاهر هنا يصب فى الجادة الصواب، ولكن هناك محاولات قد تدفع المظاهرات فى اتجاهات مخالفة للقانون، كأن تتحول الى استخدام العنف، ويحاول البعض استهداف النظام المجتمعى المعتاد، هنا ينبغى التنبيه الى هذه الحالات ومنعها وتحديد القائمين بها ومنعهم عن الاساءة لسلمية المظاهرات، لأن العراقيين بالنتيجة يعرفون تماماً ماذا تعنى المظاهرات اذا تحولت الى فوضى غير منضبطة، خاصة أن الجماهير حتى اللحظة قدمت نموذجاً رائعاً للمظاهرات السلمية المتحضرة.

طالما أن الشعب العراقى بحاجة الى المظاهرات، والخروج بها فى تجمعات كبيرة فى العاصمة والمحافظات، فإننا فى الحقيقة ينبغى أن نتنبه الى أمر آخر يضاهاى هذه الحاجة قيمة وحجماً، فمثلما يحتاج الشعب أن يعبر عن رأيه بالأداء الحكومى، ويحتج على ضعفه، ويرفض بعض الظواهر التى تتعلق بالفساد المالى والادارى، فهناك حاجة كبيرة ينبغى أن يفهمها الجميع، وهذه الحاجة تتمثل بالحفاظ على الأمن العام، واحترام النظام العام، وتكريس هبة الدولة، وهذا يمكن أن يتحقق عندما تكون المظاهرات سلمية منضبطة.

لذا علينا جميعاً وأعني العراقيين اولاً، أن نفهم حدود المظاهرات وماذا تعنى، وما هي اهدافها، وكيف تجرى فى حدود القانون، والأهم من ذلك ينبغى أن نعرف ما هي أهمية سلمية هذه

المظآهرآة، وعمء لءوء المآظآهرين آلى الآضرآر بمورء البلد وءورآه الآقآصآءة آلى آهم ملآيين العرقآيين فى شمآله ووسطه وءنوبه وشرقه وءربه، وان لآ آآحول هءه الفعآلية المآآضرة آلى عآق لآقءم البلاد بءلا من آهءآفها الآقآقآة آلى آبآعى آقءم وآطور البلد من آلال آصآح الآآطآء الآكومآة بآق الشعب.

وقء ىآساءل بعضهم هل ىمكن أن آآحول المظآهرآة آلى الضء من آهءآفها؟ الجواب من الممكن أن ىءء ذلك، آذا لم ىآم مرآعة الانضباط المطلوب للمآظآهرين، وآذا آرآت الآمور آآرآ آطار الطابع السلمى لها، هءا ما ىجب أن ىركز عىله القآئون على المظآهرآة، ومع آهمآة مواصلة الضغط على الآكومة من آل الآصلاآ ومآاسبة الفاسءين، هناك آهمآة موازآة لها، وهى الآفظ على الطابع السلمى البآ لهءه المظآهرآة فى آطار القانون والنظام العام.